السيد الجعفري(الجمهورية العربية السورية:) في الدقيقة 01:17 من الفيديو المرفق

شكرا سيدي الرئيس،

يود وفد بلدي الإدلاء بالبيان التالي، وذلك في شرح للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار رقم A/C.3/69.L31، المعنون" حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية"، وليس حالة حقوق الإنسان في سوريا كما استمعنا للتو من المتكلم السابق، والمقدم في إطار البند الفرعي(ج)من البند 68 من جدول الأعمال.

إن ما يدعو للاستهجان والسخرية هو أن النظامين السعودي والقطري يقدمان مشروع قرار ينتقد حالة حقوق الإنسان في بلدي، سوريا، وهذا في حد ذاته مفارقة عجيبة. ونقول ذلك لعدة أسباب، ونظرا لضيق الوقت سأختصرها في مفارقتين اثنتين هامتين.

أولا، كشفت مئات التقارير والتصريحات عن مدى ضلوع هذين النظامين في تأجيج العنف واستجلاب الإرهاب الدولي إلى سوريا وفي عرقلة الحل السياسي للأزمة السورية. حيث لم تتوقف نشاطات هذين النظامين الإرهابية على تمويل وتسليح الجماعات الإرهابية ودعمها إعلاميا، إنما فاقته إلى مستوى فتح معسكرات تدريب عسكرية للإرهاب المسلح فوق الأراضي السعودية والقطرية والأردنية والتركية .وبحسب تقارير أمريكية إعلامية حديثة، ومنها تقرير صحيفة واشنطن بوست، في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 ، فإن، وأقتبس،

"السعودية ومؤسساتها الدينية شكلت الحاضنة لتغذية الكراهية الطائفية في عموم المنطقة، وتتحمل مسؤولية ترسيخ الانقاسامات ومشاعر العداء التي حفزت صعود الجماعات الإسلامية المتطرفة وشن حرب طائفية في الإقليم"، انتهى الاقتباس،

أضف إلى ذلك عشرات التقارير لمنظمات غربية، منها التقرير الصادر عن منظمة مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، المعنون" قطر وتمويل الإرهاب"، الذي يوثق كيف تساعد مؤسسات قطرية الإرهاب وتعمل في غسل الأموال وتوفر فرص العمل والوثائق الرسمية لشخصيات رئيسية ذات صلة بالإرهاب، وأن النظام القطري ضخ عشرات الملايين من الدولارات من خلال شبكات تمويل غامضة إلى مقاتلي تنظيم القاعدة وحركة الطالبان ومقاتلي ما يسمي

FOR TRAINING PURPOSES ONLY

بالمعارضة السورية، المتشددين والسلفيين المتطرفين، وأسست سياسة خارجية تتجاوز بكثير وزنها وحجمها الحقيقيين.

ثانيا، في الوقت الذي يطالب فيه ممثلا النظامين السعودي والقطري في قرارهما هذا، وتحديدا في الفقرة 24 من مشروع القرار، وأقتبس" إقامة دولة مدنية ديمقراطية تعددية في سوريا، تشارك فيها المرأة مشاركة كاملة وفعالة - (انتبهوا إلى هذا الجزء، تشارك فيها المرأة مشاركة كاملة وفعالة -)ولا مكان فيها للطائفية أو التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو نوع الجنس أو أي أساس آخر"، انتهى الاقتباس .يصبح السؤال المشروع الذي يطرح نفسه هو، أين تطبيق السعودية وقطر لتلك المطالب المحقة على شعبيها الرازحين تحت نير مشيخات لم تسمع بشئ اسمه برلمان أو دستور حتى الآن؟ وبطبيعة الحال مشيخات تخجل من النساء في مجتمعاتها .أين حق المرأة في السعودية؟ وأين مشاركتها الكاملة والفعالة؟ هناك آلاف الأمثلة الموثقة على نهج سلطات آل سعود التمييزي ضد النساء السعوديات، وحرمانهن من حقوقهن، وحبسهن وتجريدهن من وثائقهن المدنية لمجرد قيادتهن السيارة أو ركوبهن الدراجة .واليوم تتخذ سلطات آل سعود إجراء تعسفيا بحق فتاة سعودية تنكرت بزي رجل لحضور مباراة في ملعب كرة القدم .أليس هذا تمييزا على أساس الجنس؟

لقد وصلت الممارسات الإجرامية للسلطات السعودية بحق المرأة إلى الفتيات السوريات القاصرات القاطنات في مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة .فلم يعد يخفى على أحد ظواهر جهاد النكاح والجهاد الجنسي، والاتجار والاغتصاب والزواج المقنع، كلها جرائم أبطالها شيوخ دولارات النفط الذين أضحوا مادة هزلية ومخزية لهوليود . وهي أمور مثبتة وموصوفة في تقارير أممية دولية.

واليوم، وصل الأمر إلى حد إصدار وزارة الداخلية السعودية - أي جهة رسمية ممثلة للنظام السعودي – قرارا يضفي الشرعية على الاتجار بالقاصرات السوريات اليتيمات ممن فقدن ذويهن في المعارك الدائرة في سوريا .ووفق القرار الذي لدي صورة منه، تجيز وزارة الداخلية السعودية لدار أيتام لبنانية تزويج القاصرات السوريات دون تسجيل الزواج في الدوائر الرسمية، أي تشجيع الزنا، في تلك الدولة التي تدعي أنها تمثل الإسلام.

FOR TRAINING PURPOSES ONLY

دولة مدنية تعددية ديمقراطية، هكذا يقول مشروع القرار، هل النظامان السعودي والقطري يمثلان تلك الدولة المنشودة في سوريا؟

إن النظام السعودي يسعى إلى الإيحاء بأن بلده يتمتع بنظام حكم تعددي قائم على احترام حقوق الإنسان، بما فيها حق الانتخاب، بينما واقع الحال يشير إلى نظام بلده وكذلك النظام القطري الوهابي، لا يعرفان معنى الحق في الانتخاب أساسا، ويتم نقل السلطة فيهما إما بالانقلابات أو بالتوريث أو بالاغتيال، وبالطبع يكون التغيير في كل هذه الحالات تنفيذا لإملاء خارجي بامتياز ولا علاقة للشعبين السعودي والقطري به .لا مكان للطائفية أو التمييز على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو نوع الجنس أو أي أساس آخر، هكذا يقول مشروع القرار، وهل يخفى بعد على أحد حقيقة القوانين السعودية المقيتة التي تحرم على النساء كل وليس بعض حقوقهن، تلك القوانين التي تميز بين السعوديين على أساس لون البشرة والعرق والطائفة والمذهب والحديث يطول.

طول السنوات الثلاث الماضية، استمرت حكومات الدول المقدمة لمشروع القرار في انحيازها وإنكارها لوجود الإرهاب في سوريا ورفضها لأي إشارة إيجابية لجهود الحكومة السورية، واليوم تصحو متأخرة جدا ليس لكي تعترف في قرارها هذا بخطر الإرهاب على سوريا والمنطقة، بل للخروج من زاوية الحرج الشديد الذي وجدت هذه الحكومة نفسها فيه بعد انكشاف أمرها ودورها الداعم في سوريا والعراق والمنطقة. لقد اشترى النظامان القطري والسعودي كل شيء بأموال البترودولار، إشتروا إرهابيين سموهم جهاديين جمعوا متطرفين ومجرمين من جميع أنحاء العالم من أستراليا إلى كندا، واشتروا أسلحة متطورة وتغطية إعلامية عالمية واشتروا ذمم وضمائر أنظمة حكم كاملة وبعض كبار العاملين في الأمم المتحدة، حتى أن قطر اشترت استضافة المونديال لعام 2022 ، وباتت فضائح استعباد النظام القطري للعمال الأجانب على كل لسان، لقد اشتروا كل شيء بما في ذلك مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، لكن لا تدعوهم أنتم يشترون صوتكم وضمائركم لأنهم لم ولن يتمكنوا من شراء صوت الشعب السوري الذي سيحاسبهم عاجلا أم آجلا على جرائمهم. كما أنهم لن يشتروا ولاء الجماعات الإرهابية المسلحة، فهي ستطرق بابهم في القريب العاجل وإن غدا لناظره لقريب.

FOR TRAINING PURPOSES ONLY

إن وفد بلدي طلب إجراء تصويت مسجل على مشروع القرار الثاني .وأحث الدول الأعضاء على إعادة النظر في مواقفها والتصويت ضد مشروع القرار هذا.

FOR TRAINING PURPOSES ONLY